IJHER International Journal of Humanities and Educational Research
ISSN: 2757-5403
Volume 5, Issue 5, October 2023

Received: 17/08/2023 **Accepted:** 08/09/2023 **Published:** 01/10/2023

THE CONTRIBUTION OF RURAL HOUSING TO ACHIEVING SUSTAINABLE DEVELOPMENT: A CASE STUDY OF BOUIRA PROVINCE

NAWAL BELLABES [1]

Researcher, Science and Technology Houari Boumediene University, Algeria

Abstract

Through this research, we attempt to uncover the true situation of housing in the rural areas of the provinceand the effective means to rejuvenate it. We also examine the current status of this sector according to policy models and programs applied to it, aimed at developing this sensitive aspect in order to achieve population distribution balance and eliminate overcrowding in cities while revitalizing neglected regions. The province of Bouira is primarily characterized by its agricultural and pastoral nature, thanks to the distinctive features that define it. Given the necessity of developing rural areas, especially those rich in significant natural and human resources, to promote the housing sector in rural areas practically and seriously, Bouiraprovince stands out. We wanted to study this region because of its great importance, as it belongs to the high plateaus, a vital and extensive area around which the future of development in Algeria revolves. It is one of the regions that has received state attention in the field of rural housing through the First Five-Year Plan (2005-2009) and the Second Five-Year Plan (2010-2014). It has become one of the attractive rural areas for residents, serving as a link between coastal areas and the high plateau region.

Key words: Rural Areas, Local Development, Rural Housing, Five-Year plan.

http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.22.8

[1] nawalbellabes@gmail.com https://orcid.org./0000-0002-6492-7249

مساهمة السكن الريفي في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة: ولاية البويرة

نوال بلعباس

الباحثة، جامعة هواري بومدين، الجزائر

الملخص

سوف نحاول من خلال هذا البحث . الكشف عن الوضعية الحقيقية للسكن في ريف الولاية و السبل الكفيلة لبعثه من جديد، و دراسة الوضعية الراهنة لهذا القطاع حسب نماذج السياسات و البرامج المطبقة عليه و الرامية إلى تطوير هذا الجانب الحساس بهدف تحقيق التوازن في توزيع السكان و القضاء على الإكتضاض في المدن و إعادة الحياة للمناطق المهجورة، و ولاية البويرة تعتبر منطقة ذات طابع فلاحي رعوي بالدرجة الأولى بفضل المميزات التي تطبعها و انطلاقا من وجوب تطوير المناطق الريفية و خاصة تلك التي تزخر بإمكانات طبيعية و بشرية هامة . للنهوض بقطاع السكن في الريف بصورة عملية و جدية كولاية البويرة . أردنا أن ندرس هذه المنطقة لما لها من أهمية بالغة لانتمائها لمناطق الهضاب العليا ذات المجال الحيوي و الواسع الذي تتمحور حوله مستقبل التنمية في الجزائر و أحد المناطق التي حضيت باهتمام الدولة في مجال السكن الريفي، من خلال المخطط الخماسي الأول 2005-2009، و المخطط الخماسي الثاني 2010-2014. حيث أصبحت من بين المناطق الريفية الجاذبة للسكان باعتبارها همزة وصل بين المناطق الساحلية و منطقة الهضاب العليا.

الكلمات المفتاحية: المناطق الريفية، التنمية المحلية، السكن الريفي، المخطط الخماسي.

المقدمة

إعادة الاعتبار للريف بتأهيله وتنميته من كافة الجوانب تستوجب تطبيق إستراتيجية التنمية المستدامة المبنية على الاستغلال الأمثل للموارد المادية و البشرية و الطبيعية المتوفرة، فهي ارتقاء بالريف اجتماعيا و اقتصاديا و حل جذري للمشاكل المتفشية فيه و المتعلقة أساسا بالعقار و تطوير الإنتاج سواء النباتي أو الحيواني كما و نوعا و الحد من ظاهرة النزوح الريفي، هذا الأخير مؤشر هام في تنمية الريف يتجسد بوضوح في السكن الريفي المميز به، و مهما اختلفت صور هذا المسكن و نوعه و شاغلوه فإن متطلباته الهدوء و الصحة و الأمن و الخصوصية إذن فهو الحيز العمراني الذي يضم الأسرة الريفية.

تبقى عودة و تثبيت السكان في مناطقهم الريفية الأصلية إحدى العمليات المدرجة ضمن الأولويات التي توليها السلطات العليا بعد عودة الطمأنينة و التنمية الملحوظة عبر الأرياف، و ذلك بعد رجوع السكان إلى قراهم التي كانت

مهجورة لمدة طويلة. و تلاحظ هذه العودة بشكل تدريجي خلال السنوات الأخيرة بعد عودة السلم والاستقرار الأمني، مما ساعد على تجاوب و اهتمام السكان المعنيين بالعمليات الملموسة الهادفة إلى تثبيت السكان الذين أجبروا خلال العشرية السوداء على ترك المناطق الريفية و النزوح نحو المدن و المناطق العمرانية الحضرية و ترتكز العملية على انجاز عمليات تتعلق بمشاريع الأشغال العمومية كفتح طرق و مسالك للمواصلات، و تموين السكان الريفيين بالمياه الصالحة للشرب، و الطرق و السكن و الفلاحة و التربية و الصحة والبريد و الاتصالات، فضلا عن إنشاء هياكل و منشآت إدارية و حظي الجانب الأمني كذلك باهتمام من خلال إنشاء مراكز للمراقبة و مفرزة للحرس البلدي.

إشكالية البحث:

- هل مشروع السكن الريفي نجح في إعادة تعمير الأرياف بالرغم من النقائص، وهل أدى دورا فاعلا وهاما في دفع عجلة التنمية الريفية المستدامة.
- هل المشاريع و البرامج المسطرة لتطوير و تحسين السكن الريفي على مستوى منطقة الدراسة كافية للرد على طالبي السكن من المناطق الريفية.
- هل الصيغة المعتمدة للبناء الريفي تتماشى و طموحات سكان الأرياف.

فرضيات البحث:

- لم ينجح مشروع السكن الريفي في إعادة تعمير الأرياف بالرغم من النقائص، ولم يؤدي دورا فاعلا وهاما في دفع عجلة التنمية الريفية المستدامة.
- تتماشى الصيغة المعتمدة للبناء الريفي و طموحات سكان الأرياف.

أهداف البحث:

- امتلاك منطقة الدراسة لإمكانات كبيرة سواء طبيعية أو بشرية يمكن تجنيدها في رفع التخلف عن المناطق الريفية في الولاية، و يتحول الريف إلى قطب جاذب للسكان و تخفيف الضغط على العاصمة.
- باعتبار أن السكن الريفي عنصر أساسي و هام في تنمية الريف.
- ضرورة دراسة السكن الريفي في الولاية و هذا قصد معرفة واقع السكن الريفي في الولاية و الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا السكن في تحسين المستوى العام لسكان الريف، و ذلك بعد تطبيق السياسات التنموية في المجال الريفي و مدى مساهمته في تنمية الولاية.
- تشكيل بنك من المعلومات متخصص حول ولاية البويرة انطلاقا من أحدث المعطيات الإحصائية في مجال السكن الريفي و السكان و الذي تستفيد منه مختلف الجهات كالوزارات، الطلبة و الباحثين و هيئات عامة.

حدود منطقة الدراسة:

تقع ولاية البويرة في الشرق من ولاية الجزائر، تبعد عنها بحوالي 120كلم. تنحصر بين دائرتي عرض 36°، 36' و 35°، 50' شمال خط الاستواء و بين خطي طول 3°، 14' و 4°، 23' شرق خط غرينتش. يحدها إداريا كما هو موضح في الخريطة رقم (01) كل من:

*ولاية تيزي وزو من الشمال الشرقي

* ولاية بومرداس من الشمال الغربي.

*ولاية بجاية من الشرق و ولاية المدية من الغرب.

*ولاية برج بوعريريج من الجنوب الشرقي.

*ولاية المسيلة جنوبا.

تمتد الولاية على مساحة قدرها 4454,10 كلم ²(0,18% من المساحة الإجمالية للوطن)، منها 66% أراضي زراعية و 27% أراضي الغابات و الحلفاء و 7% من أراضي التوسع العمراني. و هي تعتبر منطقة وسطية بين مختلف جهات الوطن و بوابة بين الشرق و الجنوب الجزائري خاصة بعد انجاز الطريق السريع بلغ عدد سكانها 695583 نسمة حسب إحصاء 2008م بكثافة سكانية متوسطة بلغت 156 ن/كلم² . وقد أنشأت ولاية البويرة إثر التقسيم الإداري لسنة 1974م، والتي تضم اثنتا عشرة (12) دائرة و خمسة و أربعون (45) بلدية.

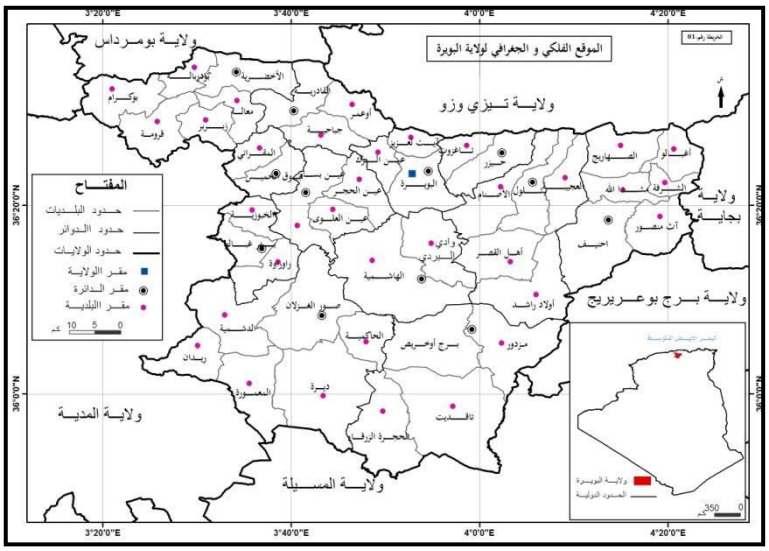

المصدر: من إنجاز الطالبة بالاعتماد على خريطة التقسيم الإداري للولايات 1984م

هيكلية البحث: شمل البحث على:

1. المقدمة .

2.المبحث الاول: واقع السكن الريفي في ولاية البويرة.

3.المبحث الثاني: آفاق تنمية السكن الريفي لتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: واقع السكن الريفي في منطقة الدراسة.

فمن خلال هذا المبحث أردنا أن نعطي صورة واضحة عن واقع السكن الريفي في الولاية و ذلك مرورا بالمراحل التي مر بها منذ الفترة الاستعمارية إلى يومنا هذا، و الملاحظ أن السكن الريفي متواجد بكل بلديات الولاية. لذلك في دراستنا سنتناول كل أنواع السكن الريفي.

1. السكن الريفي التقليدي قبل الاستقلال (1962)

تميز السكن الريفي عبر الأزمنة المتعاقبة بصفات ارتبطت بمستوى رقي الإنسان و نشاطه الاقتصادي، حيث تتواجد مصادر الثورة و التي يعتمد عليها الإنسان. و يمتاز السكن الريفي التقليدي بخصائص متكاملة تجعل منه مأوى للإنسان و الحيوان معا، و يبدو شكله مربعا أو مستطيلا في بعض الأحيان يتكون من عدة غرف تفتح أبوابها كلها نحو ساحة المسكن، و هي تتوسط ساحة غير مغطاة كما تتميز بوجود باب واحد يؤدي إلى الخارج و كثيرا ما تشارك الحيوانات الإنسان بالمسكن كالأبقار الحلوب و الأغنام، الماعز، الدجاج . . .

و قد مر هذا النوع من السكن في الفترة الاستعمارية بعدة مراحل أثرت على شكله و ووظيفته.

1. 1 المحتشدات

لقد كان رد فعل الاستعمار الفرنسي عنيفا و همجيا على الثورة، و تجلى ذلك في تجميع كل قوات الجيش الفرنسي و تدمير قرى بكاملها و باشرت بعد ذلك بعمليات تمشيط واسعة من خلالها تم تجميع سكان هذه المناطق و نقلهم في شاحنات عسكرية إلى مراكز محروسة بجانب الثكنات العسكرية. و على سبيل المثال نذكر بعض المحتشدات المنتشرة على مجال الولاية و التي مازالت إلى يومنا هذا كمحتشد بن هارون الواقع ببلدية الجباحية دائرة قاديرية. و قد تم الشروع في إزالته بعد التوجهات الجديدة للتنمية الريفية الخاصة بالبناء الريفي.

صورة رقم(1): محتشد بن هارون – غرب بلدية الجباحية- صورة رقم(2): أشغال إزالة محتشد بن هارون – غرب بلدية الجباحية-

تاريخ التقاط الصورة: 2018/03/29 تاريخ التقاط الصورة: 2019/03/29

1 .2. القرية المركزية:

بدأ تطبيق مشروع قسنطينة في الميدان بداية من سنة 1959م، حيث شمل فريق العمل تقنيين من مصالح مختلفة كمصالح المياه و الأشغال العمومية و أيضا من ضباط SAS و هي الفرقة الإدارية الخاصة و التي كلفت بزيارة حوالي 1000 محتشد (أحمد الصغير، 2013) . و تشخيص إمكانيات العيش و اقتراح تعديل لها. هدف بناء هذه القرى المركزية هو توقيف الهجرة نحو المدن و كان ذلك في ديسمبر 1960م، حيث قرر المشروع بناء 1024 قرية مركزية (أحمد الصغير، 2013). مبنية من قوالب الإسمنت و الرمل بالنسبة للجدران و الأسقف مغطاة بصفائح الأميونت. هذه المساكن على شكل خطوط مقابلة لمركز القرية و تحوي على أقسام للتعليم، ومركز بلدي يجمع الخدمات الصحية، تعاونيات، مركز بريدي. كما يتكون السكن الواحد من غرفتين و مطبخ و دورة للمياه.

1. 3. قرى صندوق التمليك و الاستغلال الزراعي R. E. P. A. C:

كلف هذا الصندوق الذي أنشأ في الجزائر بقرار 26 مارس 1960م، بتمليك الأراضي، الاستصلاح و التوزيع و بناء قرى خاصة بمستفيدي الإصلاح الزراعي في الجزائر. حيث بلغت المساحة المخصصة للسكن الواحد داخل القرية 1000م بشكل 20*50م أو 15*66م (أحمد الصغير، 2013). و هذا من أجل ضمان تواجد العائلة في وضعية مريحة من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية. تتميز هذه البنايات بتوفر مساحة لمزرعة صغيرة و أيضا لتربية الحيوانات، كما راعت اتجاه الرياح فيما يخص بناء إسطبلات الحيوانات التي كانت عكس اتجاه المباني حتى لا تؤثر الروائح الكريهة المنبعثة منها على أفراد العائلة.

2. السكن الريفي بعد الاستقلال (1962)

لقد ترك المستعمر الفرنسي بعد رحيله من الجزائر وضعية اجتماعية و اقتصادية جد مزرية، تمثلت في حوالي 42 ألف مسكن غير مكتمل البناء منها 38 ألف سكنا بالمدن (أحمد الصغير، 2013)، و رحيل الإطارات و المؤسسات التي كانت مسئولة عن قطاع السكن و توقيف جميع موارد التمويل. إلى جانب هذه الوضعية الحرجة تضاف مشكلة النزوح الريفي، و عودة اللاجئين الجزائريين الذين كان عددهم يزيد عن المليون لاجئ. و وضعية القرى المدمرة خلال حرب التحرير. كل هذه الظروف دفعت بالسلطات العمومية إلى إعادة البناء و إتمام المساكن الغير مكتملة، و ذلك بإشراك المنظمات الوطنية و الجماهير الشعبية.

و سنتعرض فيما يلي إلى أهم المنجزات السكنية عبر مختلف البرامج .

2. 1. القرى الاشتراكية

تعتبر الثورة الزراعية منذ تطبيقها في 17 جوان 1972م، عملية تنمية مخططة كبرى استهدفت تنمية و تحديث الريف الجزائري بقطاعيه الزراعي و الرعوي، حيث سعت في إطار إستراتيجيتها على تقديم الخدمات لأبناء الريف و الحضر و إيجاد نوع من التوازن بين المدينة و الريف، كما حدد ذلك بوضوح في قانون و ميثاق الثورة الزراعية. "إن الأهمية السياسية و الاجتماعية للثورة الزراعية و السعي المبذول للإسراع في التنمية يفرضان انجاز الثورة الزراعية في

نطاق مخطط و عمل متماسك لأنها تشمل كافة نواحي المعيشة و العمل في الزراعة، فهي ترمي إلى تصفية التخلف الاقتصادي و الثقافي السائد في الأرياف" (أحمد الصغير، 2013).

ساهمت القرى الفلاحية في إيجاد نوع من التناسق على المنظومة العمرانية الوطنية، و خلقت توازنا من حيث تركز السكان داخل الأقاليم المحلية. فلم يكن بالأمر الهين سياسة بناء ألف قرية فلاحية على المستوى الوطني و ما تستلزمه من مرافق عمومية ضرورية تضمن استقلاليتها عن المدن المجاورة، حيث كان لابد على الدولة أن تجند كل الوسائل في عمليات الإنجاز. و للأسف لم تتحقق الأهداف المسطرة في مجملها حيث تم انجاز منها حوالي 350 قرية على المستوى الوطني (الوزراء، 1971). و بالتالي يمكن القول أن انجاز القرى الفلاحية كانت نقطة انطلاق لتعمير الوسط الريفي و بداية حقيقية لتغيرات اجتماعية غيرت الكثير من ملامح هذا الوسط الريفي و مميزاته.

2. 2. البناء الذاتي (AUTO-CONSTRUCTION):

يتميز هذا النوع من البناء في منح الدولة المستفيدين مساعدات مالية و معنوية مباشرة، تمثلت في قطع أرض صالحة للبناء مع كميات من مواد البناء كالحديد و الإسمنت. و كانت أغلب هذه البرامج موجهة إلى المناطق الريفية و ذلك من أجل تثبيت سكانها، و في هذا الإطار استفادت ولاية البويرة من حصة سكنية موزعة على كامل مجال الولاية. و بذلك ساهمت هذه البرامج في تخفيف الضغط على المدن كما شكلت النواة الأولى لتجمعات أصبحت فيما بعد مراكز بلدية.

2. 3. البناء التطوري

هي مبادرة من وزارة الداخلية و الجماعات المحلية تم إرساء هذه الصيغة سنة 1995م. كما شكلت أحد البرامج السكنية التي حضيت بإقبال المواطنين و ذلك لأن معظمها وزع على شكل إعانات مالية مباشرة لكن تحت رقابة المصالح البلدية. لكن الفترة التي ظهرت فيها هذه الصيغة تميزت بقلة البرامج السكنية. و قد استفادت معظم البلديات من تلك الحصص، و ما يعاب على هذه الصيغة أن قيمتها المالية كانت قليلة 250. 000دج و لا تسمح ببناء سكن مكتمل مما دفع بالسلطات فيما بعد باستدراك نقائص هذا البرنامج.

3. السكن الريفي في إطار التعليمة الوزارية المشتركة بعد سنة 2002م:

بموجب التعليمة الوزارية المشتركة رقم 06 المؤرخة في 31 جويلية 2002م، التي اتفق عليها كل من الوزارات (وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، وزارة المالية، وزارة السكن و العمران، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية). و المتعلقة بتحديد كيفيات إنجاز عمليات السكن الريفي في إطار جهاز التنمية الريفية، كما نظمت كيفية الحصول على إعانة الدولة و الشروط المؤهلة للمستفيدين من هذه الإعانة و ذلك قصد تحسين النتائج سياسة السكن الريفي. مع ضمان الاستغلال الفعلي للإعانات العمومية لفائدة السكان المستوفين لشروط الاستفادة من الإعانة العمومية و الممارسين لنشاط في الوسط الريفي. و قد شمل البرنامج إعانات مالية بقيمة 500. 000دج لبناء السكنات الريفية الجديدة و إعانات مالية لتهيئة و توسيع مسكن موجود بقيمة 250. 000دج.

جدول رقم(01): التوزيع الأولي حسب الدوائر لإعانات السكن الريفي المنتهجة ابتداء من سنة 2002م-2004م

الدوائر	عدد الإعانات المسجلة	الوضعية المادية للبرنامج			نسبة الإنجاز%
		المنجز منها	قيد الإنجاز	غير منطلق	
دائرة البويرة	184	182	0	2	98,91
دائرة حيزر	170	166	1	3	97,65
دائرة بشلول	173	161	7	5	93,06
دائرة أمشدالة	477	468	5	4	98,11
دائرة القاديرية	255	247	5	3	96,86
دائرة الأخضرية	442	421	6	15	95,25
دائرة بئر أغبالو	189	189	0	0	100
دائرة عين بسام	77	77	0	0	100
دائرة سوق الخميس	253	253	0	0	100
دائرة الهاشمية	59	57	0	2	96,61
دائرة سور الغزلان	425	424	0	1	99,76
دائرة برج أخريص	246	246	0	0	100
المجموع	**2950**	**2891**	**24**	**35**	**98**

المصدر: معطيات مديرية السكن و التجهيزات

يتبين لنا من خلال معطيات الجدول رقم (01)، أن ولاية البويرة استفادت من حصص سكنية جد معتبرة في إطار السكن الريفي قدرت ب 2950 وحدة سكنية بمعدل 383 وحدة سنويا. كما بلغت نسبة تجسيد البرنامج ما يقارب 98% أي أن 2891 وحدة سكنية تم الانتهاء من إنجازها، و بذلك ساهمت هذه الإعانات من امتصاص كلي لطلبات السكن و خففت من ثقل الأزمة بعدة مناطق الولاية. حيث كل من دوائر الجهة الجنوبية تم تلبية جميع طلبات السكن كدائرة برج أخريص، سوق الخميس، عين بسام، بير أغبالو بنسبة 100%. مما دل على مسؤولية توجيهها إلى من يستحقها.

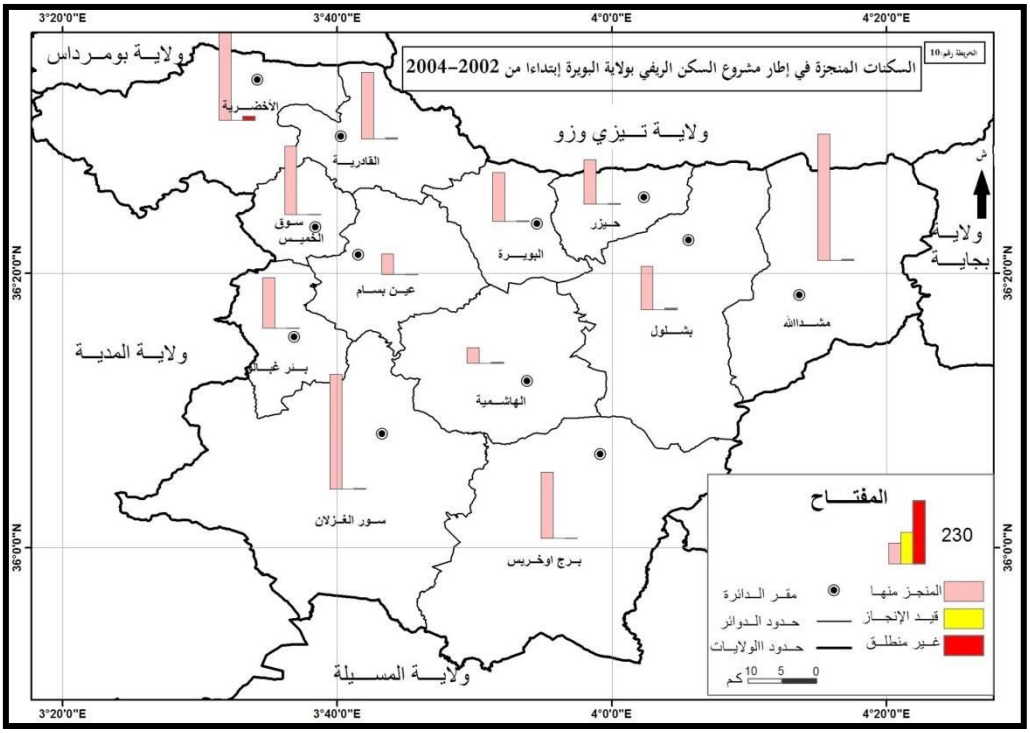

المصدر: من إنجاز الطالبة بالاعتماد على معطيات مديرية التخطيط و التهيئة لولاية البويرة+مديرية السكن و التجهيزات العمومية

3. 1. شروط التأهيل للاستفادة من إعانة السكن الريفي:

إن هذه التعليمة الوزارية المشتركة ضبطت كل الآليات المنظمة لمراحل و كيفية الحصول على الإعانة المالية الموجهة لبناء سكن في الوسط الريفي. و يشمل هذا الجهاز كل شرائح سكان الأرياف سواء كانوا منخرطين في جهاز التنمية الريفية أو يمارسون نشاطا آخر. بشرط أن يستوفوا شروط التأهيل المنصوص عليها في التعليمة الوزارية السالفة الذكر و التي نوجزها فيما يلي:

- **لم يستفيدوا بعد من تنازل عن سكن تابع للقطاع العمومي، و لم يتحصلوا على إعانة الدولة المخصصة للسكن.**
- **لا يمتلكون أي بناية مخصصة للسكن.**
- **يتوفرون على دخل شهري أقل من خمس مرات الدخل الوطني الأدنى المضمون.**
- **يمتلك وعاء عقاري في الوسط الريفي .**

يجب على المترشح للإعانة و الذي تتوفر فيه شروط التأهيل أن يكون ملفا و يودعه لدى الفرع المؤهل إقليميا . هذا الفرع يكلف بالتحقيق في مطابقة الملف مع الواقع. و بعد التحقيق و المعاينة التي تقوم بها المصالح الفلاحية و مصالح السكن المؤهلة إقليميا، ترسل الملفات مصحوبة بمحاضر المعاينة إلى مصالح الدائرة و التي بدورها تقوم بتقييمها و دراستها ثم ترسلها إلى مديرية السكن و التجهيزات العمومية. كما تسهر هذه الأخيرة على تقديم الملفات للدراسة من طرف اللجنة الولائية المتخصصة في الموعد الذي يحدده رئيسها، و التي تتكون من:

- **الوالي أو الأمين العام للولاية رئيسا.**
- **مدير السكن و التجهيزات العمومية.**
- **مدير التعمير و البناء.**
- **مدير التخطيط و التهيئة العمرانية.**
- **مدير المصالح الفلاحية.**
- **محافظ الغابات.**
- **مدير وكالة الصندوق الوطني للسكن المؤهل إقليميا.**

تصرح اللجنة المشكلة أعلاه بعد التحقيقات المعمول بها، بمدى قبولية ملفات الإعانة المقدمة لها في أجل لا يتعدى 30 يوما. و في حالة قبول الطلب يرسل مقرر منح الإعانة و الممضي من طرف الوالي أو الأمين العام للولاية إلى المصالح المعنية كمديرية المصالح الفلاحية، مديرية السكن و التجهيزات العمومية، و مدير وكالة الصندوق الوطني للسكن.

يتم إعلام المستفيد لتكوين ملفه و المباشرة الفعلية في الأشغال بمنحه مهلة ستة(06) أشهر. و من المعلوم أن يلتزم المستفيد بمساهمة شخصية من أجل ترميم/توسيع سكن موجود أو بناء سكن جديد، كما عليه التوجه إلى الوكالة المؤهلة إقليميا التابعة للصندوق الوطني للسكن من أجل إمضاء دفتر الأعباء الذي يحدد شروط وكيفيات تحرير الإعانة الممنوحة، و ذلك حسب تقدم الأشغال الملاحظة بشهادات المصالح التقنية لمديرية السكن و التجهيزات العمومية. كما يمكن للمستفيد أن يحصل على قرض ليكمل الأشغال الخاصة بمسكنه من طرف المؤسسات البنكية. و ذلك وفق أحكام الاتفاقية المؤرخة في 26 فيفري 2002م، المبرمة مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية و وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.

مما سبق يمكن القول أن إنجاز البناءات الريفية لم يسبق أن شهدت مثل هذه التحفيزات المشجعة و المساعدة لسكان الأرياف سواء من حيث إنجاز المساكن أو الاستثمار في الفلاحة. إضافة إلى مجهودات الدولة في مجال التعليم و الصحة و الخدمات الخاصة بالمناطق الريفية و حتى التجهيزات الأخرى كشبكات الكهرباء و الغاز الطبيعي و الهاتف و النقل. إذن مع كل هذه المجهودات لم يبق أي عائق أمام استقرار السكان بالمناطق الريفية و إعادة إعمارها لأن الفوارق بين المدينة و الريف قد تلاشت.

3. 2- البرامج المسجلة:

تحصلت ولاية البويرة على حصة بلغت 2950إعانة لبناء سكنات جديدة خلال سنتي 2002م و 2003م و 2004م. أما فيما يخص برنامج السكن الريفي ابتداءا من 2005م إلى غاية 2013/07/30م، استفادت الولاية من 43283 إعانة مالية و 41241 شريحة إضافية. و سنتطرق فيما يلي بالتفصيل لتوزيع برامج الخماسي الأول و الثاني عبر بلديات الولاية .

3. 2-1. البرنامج الخماسي الأول 2005م-2009م:

إن هذا البرنامج يندرج ضمن البرنامج الوطني لرئيس الجمهورية الذي أولى قطاع السكن عناية خاصة، حيث تنوعت فيه الأنماط السكنية و تم الاهتمام بتحسين الإطار العمراني المبني و تهيئة المساحات العمومية. بالإضافة إلى توفير كل من المياه و شبكات الصرف الصحي و الكهرباء و الغاز، كذلك خصص برنامج سكني للقضاء على السكن الهش.

"فيما يخص أزمة قطاع السكن، على وجه الخصوص. التي أحدثت صعوبات اجتماعية جمة خلال العقدين المنصرمين يروم البرنامج الخماسي 2005-2009 الممول من قبل الدولة أو المستفيد من مساعداتها المعتبرة بناء 1. 200. 000 وحدة سكنية منها ما يقارب 200. 000 وحدة برسم البرنامجيين التكميليين المسجلين لصالح ولايات الجنوب و الهضاب العليا. إن المخصص المالي الواجب رصده في هذا الإطار يبلغ حوالي 700مليار دينار، منها ما يربو عن 100مليار دينار برسم تحسين الإطار المعيشي الحضري موجهة على وجه الخصوص لامتصاص العجز المتراكم على امتداد عقود بأكملها من جانب أعمال التهيئة. و كما تعلمون، تم إنجاز أكثر من 900. 000مسكن خلال الفترة الممتدة من سنة 1999إلى سنة 2004. و من ثمة، شهدت حظيرة السكنات الوطنية زيادة إجمالية قدرها 42% في مدة عشر سنوات، و هذا بغض النظر عن الأرقام المتصلة بالبناء الذاتي خلال الفترة 2005-2009 التي لم يتم أخذها بعين الاعتبار. . . " (رئيس الجمهورية، 2006).

جدول رقم(02): توزيع البرنامج الخماسي 2009/2005 عبر دوائر و بلديات ولاية البويرة إلى غاية 2013/07/30.

الدوائر	عدد الإعانات المسجلة	الوضعية المادية للبرنامج			نسبة الإنجاز%
		المنجز منها	قيد الإنجاز	غير منطلق	
دائرة البويرة	945	844	97	4	89,31
دائرة حيزر	1240	1213	24	3	97,82
دائرة بشلول	1545	1432	98	15	92,69
دائرة أمشدالة	3771	3108	478	185	82,42
دائرة القاديرية	1687	1246	163	278	73,86
دائرة الأخضرية	2452	2218	200	34	90,46

دائرة بئر أغبالو	592	569	23	0	96,11
دائرة عين بسام	796	779	17	0	97,86
دائرة سوق الخميس	1564	1488	40	36	95,14
دائرة الهاشمية	720	704	14	2	97,78
دائرة سور الغزلان	3378	2965	408	5	87,77
دائرة برج أخريص	3093	2754	199	140	89,04
المجموع	**21783**	**19320**	**1761**	**702**	**88,69**

المصدر: معطيات مديرية السكن و التجهيزات العمومية

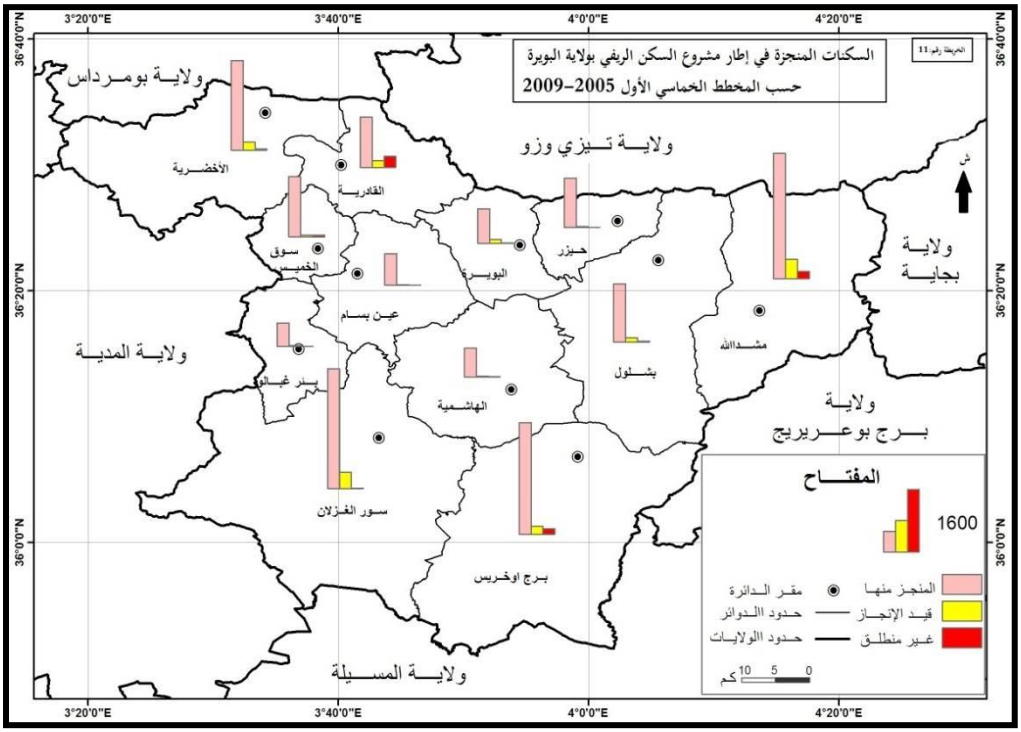

المصدر: من إنجاز الطالبة بالاعتماد على معطيات مديرية التخطيط و التهيئة لولاية البويرة+مديرية السكن و التجهيزات العمومية

فولاية البويرة كباقي ولايات الوطن، استفادت من حصص سكنية جد معتبرة في إطار السكن الريفي قدرت ب 21783 وحدة سكنية بمعدل 4357 وحدة سنويا (الجدول رقم 2). كما بلغت نسبة تجسيد البرنامج ما يقارب 89% أي أن 19320 وحدة سكنية تم الانتهاء من إنجازها، و بذلك ساهمت هذه الإعانات من امتصاص جزء كبير من طلبات السكن و خففت من ثقل الأزمة بعدة مناطق الولاية. خاصة في كل من دوائر الجهة الجنوبية و تأتي في المرتبة الأولى دائرة حيزر بنسبة إنجاز وصلت إلى 97. 82%، ثم دائرة الهاشمية ب 97. 78%، تليها كل من دائرة بير أغبالو ب 96. 11%، و دائرة سوق الخميس ب 95. 14%، و دائرة بشلول ب 92. 69%. ثم تأتي دائرة قاديرية في المرتبة الأخيرة بنسبة 73%و منه فقد تم تلبية جزء من طلبات السكن و لم تبقى سوى 702 إعانة تعاني من عراقيل تحول دون

تجسيدها. و فيما يلي صور لبعض السكنات الريفية المنجزة منتشرة على مجال الولاية و قد أخذت هذه الصور عبر فترات مختلفة.

صورة رقم(3): سكن ريفي منجز بمنطقة كسارة-بلدية آيت العزيز- صورة رقم(4): سكن ريفي منجز بمنطقة قالوس-بلدية عمر-

تاريخ إلتقاط الصورة: 2010/06/07

تاريخ إلتقاط الصورة: 2007/05/10

صورة رقم(5): سكن ريفي منجز بمنطقة معالة-بلدية معالة- صورة رقم(6): سكن ريفي منجز بمنطقة بير غبالو-بلدية بير غبالو-

تاريخ إلتقاط الصورة: 2007/01/03

تاريخ إلتقاط الصورة: 2007/01/03

3-2. 2. البرنامج الخماسي الثاني 2010م-2014م:

يندرج هذا البرنامج الطموح و الهادف ضمن برنامج فخامة رئيس الجمهورية، الذي أولى اهتماما خاصا لمشكل السكن المؤرق لشرائح مختلفة من المواطنين. و الملاحظ أن قطاع البناء و الأشغال العمومية هو من أهم القطاعات المولدة لمناصب الشغل لذا من الضروري أن يحظى باهتمام السلطات العمومية.

و ولاية البويرة كباقي ولايات الوطن استفادت من حصص معتبرة تقدر بحوالي 21500 وحدة سكنية، انطلق جزء ضئيل منها في الإنجاز(الجدول رقم 3) و الجزء الأكبر سيشهد الانطلاق خلال هذه السنة2013م و ذلك حسب البرنامج المسطر من طرف المؤسسات الساهرة على تجسيده.

جدول رقم(3): توزيع البرنامج الخماسي 2014/2010 عبر دوائر ولاية البويرة إلى غاية 2013/07/30.

الدوائر	عدد الإعانات المسجلة	الوضعية المادية للبرنامج			نسبة الإنجاز%
		المنجز منها	قيد الإنجاز	غير منطلق	
دائرة البويرة	1290	234	715	341	18,14
دائرة حيزر	1280	484	576	220	37,81
دائرة بشلول	2560	511	1075	974	19,96
دائرة أمشدالة	3760	333	2673	754	15,71
دائرة القادرية	1850	412	1198	240	37,34
دائرة الأخضرية	3145	446	2305	394	24,17
دائرة بئر أغبالو	250	90	40	120	10,29
دائرة عين بسام	1230	219	778	233	15,71
دائرة سوق الخميس	950	279	539	132	29,37
دائرة الهاشمية	1050	297	662	91	28,29
دائرة سور الغزلان	2140	381	1279	480	17,80
دائرة برج أخريص	1995	484	895	616	24,26
المجموع	**21500**	**4170**	**12735**	**4595**	**19,40**

المصدر: معطيات مديرية السكن و التجهيزات العمومية

يتبين لنا من خلال معطيات الجدول رقم (3)، أن ولاية البويرة استفادت من حصص سكنية جد معتبرة قدرت ب 21500 وحدة سكنية بمعدل 4300 وحدة سنويا. كما بلغت نسبة تجسيد البرنامج ما يقارب 20% أي أن 4170 وحدة سكنية تم الانتهاء من إنجازها، . حيث كل من دائرة قاديرية و دائرة حيزر في المراتب الأولى في تقدم أشغال الإنجاز بنسب 37. 34% و 37. 81% على التوالي. كما سجلنا نسب ضعيفة جدا في كل من بلديات ديرة ب 2. 22% و بلديتي أغبالو و عين العلوي ب 32%4. هذا التأخر في الإنجاز مرده إلى عدة عراقيل و مشاكل حالت دون الانطلاق الصارم و الهادف للبرنامج . والصور الموالية توضح نماذج لبعض السكنات المنجزة عبر مناطق مختلفة من الولاية أخذت من طرف أعوان مديرية السكن و التجهيزات العمومية.

صورة رقم(7): سكن ريفي منجز بمنطقة تاغزوت

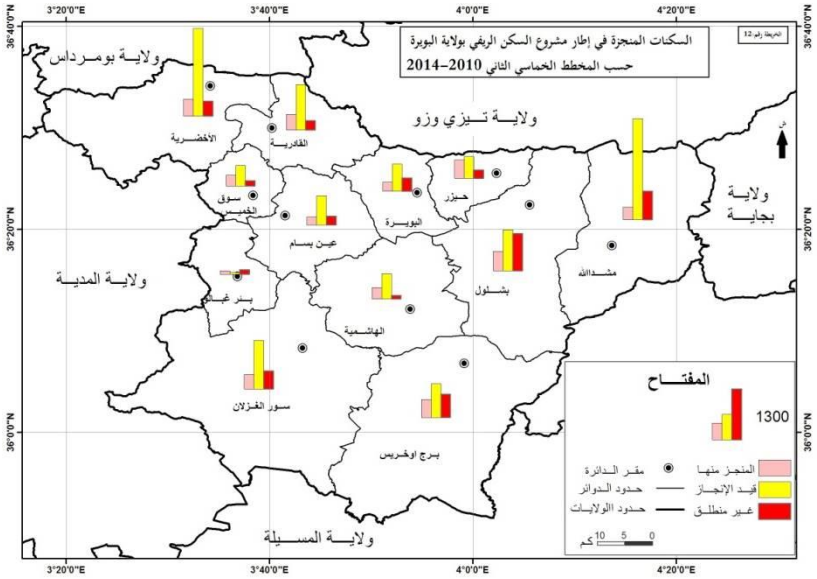

المصدر: من إنجاز الطالبة بالاعتماد على معطيات مديرية التخطيط و التهيئة لولاية البويرة+مديرية السكن و التجهيزات العمومية

صورة رقم(7):سكن ريفي منجز بمنطقة تاغزوت

تاريخ إلتقاط الصورة:2007/01/09

صورة رقم(8):سكن ريفي منجز بمنطقة أمشدالة

تاريخ إلتقاط الصورة:2007/01/03

صورة رقم(9):سكن ريفي منجز بمنطقة أحنيف

تاريخ إلتقاط الصورة:2007/01/03

المبحث الثاني: آفاق تنمية السكن الريفي لتحقيق التنمية المستدامة.

إن الآفاق المسطرة في ولاية البويرة في تنمية السكن الريفي تتمثل بالدرجة الأولى في رفع الإعانات الموجهة لسكان الريف و التي خصص لها برنامجا إضافيا، كما تم تسريع وتيرة دراسة الملفات المقدمة للمصالح المعنية و استفادة سكان الأرياف من المبالغ المالية لإنجاز هذه البنايات.

بناءا على هذه المعطيات فإن الآفاق المستقبلية المسطرة لتنمية السكن الريفي في ولاية البويرة . يمكن تلخيصها كما يلي:

1. توزيع الإعانات حسب البرنامج الإضافي (3000+1000 إعانة):

سطرت ولاية البويرة لتنمية السكن الريفي برنامجا إضافيا قدر ب 4000 إعانة جديدة موزعة على دوائر و بلديات الولاية. إضافة إلى العدد المتبقي من البرنامج 2010-2014 . و سوف نستعرض فيما يلي توزيع هذا البرنامج على مجال الولاية.

جدول رقم(4): توزيع البرنامج الإضافي (3000+1000)عبر دوائر ولاية البويرة إلى غاية 2014/04/07 .

الدوائر	برنامج(3000+1000إعانة)	قرارات الإستفادة	نسبة الإستفادة %
البويرة	210	177	6 .7
حيزر	240	196	5 .8
عين بسام	125	85	6 .3
بير غبالو	50	12	52 .0
سوق الخميس	180	31	34 .1
أمشدالة	695	100	3 .4
بشلول	550	350	2 .15
برج أخريص	305	66	8 .2
سور الغزلان	570	414	18
الهاشمية	200	161	07
الأخضرية	657	568	7 .24
قاديرية	190	139	6
المجموع	**4000**	**2299**	**100**

المصدر: معطيات مديرية السكن و التجهيزات العمومية

الشكل البياني رقم(1): توزيع البرنامج الإضافي (3000+1000)عبر دوائر ولاية البويرة .

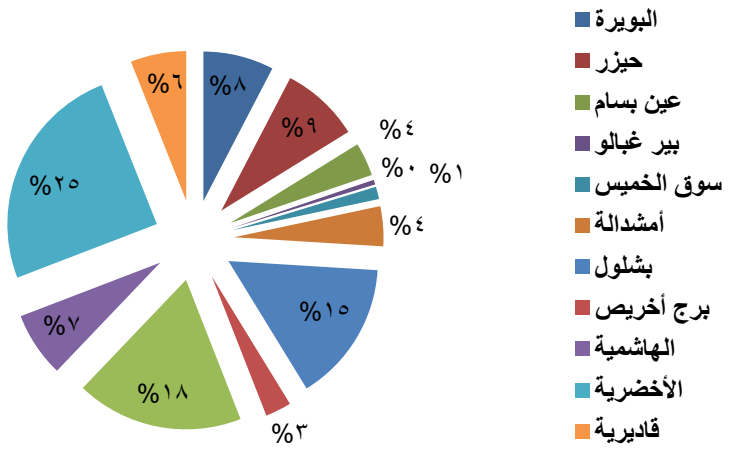

على ضوء معطيات الجدول رقم(4)، و الشكل البياني رقم (1)نستخلص أنه هناك فروق في توزيع الإعانات الإضافية على مستوى مجال ولاية البويرة حيث ميزنا أنه هناك مناطق تلقت إعانات مرتفعة تتصدرها دائرة أمشدالة ب 695إعانة جديدة، أي بنسبة 17% . ثم في المرتبة الثانية دائرة الأخضرية بنسبة 16. 42%، ثم دائرة سور الغزلان بنسبة 14. 25%، تليها دائرة بشلول بنسبة 13. 75%.

أما فيما يخص نسبة الاستفادة من هذا البرنامج فلا حضنا أن هذا الأخير لم يجسد ليومنا هذا . و قد ميزنا أن المصالح المعنية لم تسرع وتيرة دراسة الملفات، حيث وجدنا هذه الأخيرة معظمها لم تدرس و لم يستفد أصحابها من قرارات الاستفادة من الإعانة المالية. فدائرة الأخضرية في المرتبة الأولى بنسبة استفادة تصل إلى 24. 7%، ثم تليها دائرة سور الغزلان بنسبة 18%، ثم دائرة بشلول ب15. 2%. و هذا راجع إلى وجود طلبات جديدة على السكن، و نية سكان الريف في العودة إلى أراضيهم بعد حلول الأمن بمناطقهم. أما بقية الدوائر فتتراوح النسب ما بين 0 و9%.

2. توزيع الإعانات المتبقية من المخطط الخماسي الثاني(2010-2014)و البرنامج الإضافي (3000+1000 إعانة):

انطلاقا من المعاينات الميدانية التي قمنا بها و التقارير الرسمية لفرق مراقبة إنجاز السكنات الريفية في ولاية البويرة، تبين لنا أن مجموع الإعانات التي وجهت للسكن الريفي لم تستغل بشكل صحيح و جدي من طرف المصالح المختصة. حيث وصلت نسبة الإنجاز إلى 19. 40% أي ما يعادل 4170 سكن منجز من بين 21500 إعانة مسجلة. من هنا وجب على السلطات المعنية تسريع وتيرة الإنجاز. هذا حسب المخطط الخماسي 2010-2014 . و 57. 4% أي ما يعادل 2299 قرار إستفادة من بين 4000 إعانة. هذا حسب البرنامج الإضافي 3000+1000 إعانة.

بناءا على هذه المعطيات فإن الإعانات المتبقية في ولاية البويرة . يمكن تلخيصها في الجدول التالي رقم(05):

جدول رقم(05): توزيع الإعانات المتبقية من البرامج المسطرة عبر دوائر ولاية البويرة.

الدوائر	الإعانات المتبقية من المخطط الخماسي 2010-2014	الإعانات المتبقية من البرنامج الإضافي3000 1000+
البويرة	341	61
دائرة حيزر	220	44
بشلول	974	200
أمشدالة	754	595
القاديرية	240	51
الأخضرية	394	89
بئر أغبالو	120	38
عين بسام	233	40
سوق الخميس	132	149
الهاشمية	91	39
سور الغزلان	480	156
برج أخريص	616	239
المجموع	**4595**	**1701**

المصدر: معطيات مديرية السكن و التجهيزات العمومية

الشكل البياني رقم(02): توزيع الإعانات المتبقية من البرامج المسطرة عبر دوائر ولاية البويرة.

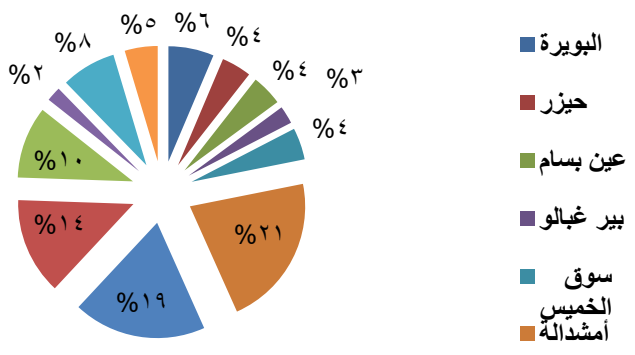

من خلال معطيات الجدول رقم(05) و الشكل البياني رقم (02)، تبين لنا أن مجموع الإعانات المتبقية من البرامج المسطرة لم تجسد كلها على أرض الواقع على مستوى بلديات و دوائر ولاية البويرة . حيث وصل مجموع الإعانات المتبقية من البرنامج الإضافي(3000+1000 إعانة) حوالي 4595إعانة متبقية أي بنسبة 21. 37%، أما فيما يخص ما تبقى من المخطط الخماسي الثاني 2010-2014 حوالي 1701 إعانة متبقية أي بنسبة 42. 6%. كما ميزنا أنه هناك مناطق لم تجسد هذه البرامج تتصدرها دائرة أمشدالة ب 1349إعانة متبقية، أي بنسبة 21. 42% . ثم في المرتبة الثانية دائرة بشلول بنسبة 18. 64%، ثم دائرة برج أخريص بنسبة 13. 58%، تليها دائرة سور الغزلان بنسبة 10. 10%.

هذا التأخر في التطبيق يرجع إلى مجموعة من العراقيل و الصعوبات سوف نتطرق إليها من خلال التحقيق الميداني الذي قمنا به على مستوى مجال الولاية.

3. التحقيق الميداني لمنطقة الدراسة:

اعتمدنا في تحقيقنا الميداني على استمارة شملت مجموعة من الانشغالات حول الإعانات المالية الممنوحة للمستفيدين، و مدى قبوليتها كما كانت لنا زيارات ميدانية و لقاءات مع بعض المستفيدين، و ذلك من أجل خدمة بحثنا كي يشمل التجاوب الموضوعي و الإيجابي كما توصلنا إلى تبيان مدى فعالية البرامج التي استفادت منها بلديات ولاية البويرة في تلبية حاجيات السكان أولا و ملائمة تلك السكنات من حيث التصميم. و للعلم أن البناءات الريفية لديها نفس التصميم "**3غ**".

و قد شملت الاستمارة مجموعة من الأسئلة نلخصها فيما يلي:

- هل تلقيت عراقيل للحصول على الإعانة؟.
- هل الإعانة المقدمة من طرف الدولة كافية لبناء سكن ريفي عائلي؟.
- هل أنت راضي على التصميم الحالي؟.

و قد كان اختيارنا للمستفيدين عشوائي لكي نلم بجوانب البحث و إعطاء مصداقية له، بالإضافة إلى أن المناطق أيضا كان الاختيار يشمل على جهات مختلفة من الولاية.

4. نتائج التحقيق الميداني:

لقد تم اختيار 20 مستفيدا من مناطق مختلفة من الولاية و ذلك كعينات لإجراء التحقيق. بتوزيع الاستمارات و حاولنا قدر الإمكان معرفة واقع السكن الريفي، و ظروف الحصول على الإعانات و انطباعهم العام حول الطريقة الجديدة المنتهجة من طرف السلطات العمومية بخصوص منح الإعانة.

الجدول رقم(06): نتائج التحقيق الميداني

المناطق	الأجوبة على السؤال الأول		الأجوبة على السؤال الثاني		الأجوبة على السؤال الثالث	
	قليل من العراقيل	كثير من العراقيل	كافية	غير كافية	راضي	غير راضي
شرق الولاية	08	12	14	06	0	20
وسط الولاية	13	07	16	04	0	20
غرب الولاية	06	14	12	08	0	20
جنوب الولاية	15	05	08	12	0	20

تحقيق ميداني مارس 2012م .

يتضح لنا من خلال معطيات الجدول رقم(06)، أن جل المستفيدين و من مناطق مختلفة من الولاية أكدوا أن الصيغة المقترحة (**3غ**) لا تلبي طموحات سكان الريف علما بأن الأسرة الريفية يفوق عددها (08) ثمانية أشخاص. و بالنسبة لمبلغ الإعانة فمعظمهم أكدوا عدم كفايتها لإكمال انجاز سكن . فقد تحصلت المناطق الواقعة جنوب الولاية على الإعانات بطريقة سهلة و هذا ما يثبته الجدول رقم (16) و ذلك بنسبة 75%، ثم تليها مناطق وسط الولاية بنسبة 65%. ثم في الأخير مناطق الجهة الغربية بنسبة 30%. أما فيما يخص كفاية الإعانة فقد التمسنا رضى سكان المناطق الشرقية بنسبة 70% . كما لاحظنا عدم رضى جل سكان مناطق الولاية على التصميم الحالي للسكنات الريفية و عدم تماشيها مع خصوصيات الريف.

إذن وجب على السلطات العمومية إعادة النظر في الصيغة الجديدة للسكنات الريفية وتصميمها وفق متطلبات الريف.

5. ملاحظات من الميدان:

من خلال الزيارات الميدانية و بعد التدقيق في حالات السكن الريفي عبر مختلف مناطق الولاية، صادفتنا مجموعة من الملاحظات نوجزها فيما يلي:

* إقبال مهم من طرف جميع شرائح المجتمع الريفي للصيغة الجديدة المنتهجة منذ سنة 2002م، و التي تمثلت في إعانة مالية مباشرة بلغت قيمتها 700. 000دج.

* بطء الإجراءات الإدارية مما أدى إلى تذمر المستفيدين خاصة و أن الإدارات متمركزة في مقر الولاية، كمديرية السكن، الصندوق الوطني للسكن. . . .

* غياب الملكيات العقارية لدى بعض سكان الأرياف و المستوفون للشروط القانونية، مما حرمهم من الاستفادة.

* أغلبية المساكن المنجزة في المناطق الريفية مستغلة للسكن، و الجزء القليل منها عبارة عن مساكن ثانوية.

* عدم تناسب السكنات المنجزة مع المحيط الريفي، مع ضيق السكنات فالصيغة الجديدة لا تلبي طموحات السكان فغالبية السكنات تتشكل من غرفتين أو ثلاثة و لا تتجاوز مساحتها 100م² و ذات تصميم حضري مما شوه بنية السكن الريفي، و المعروف باتساعه تماشيا مع حجم الأسرة الريفية.

* عدم توفر بعض هذه السكنات على التجهيزات الضرورية كالكهرباء و الغاز و المياه.

* تذبذب أسعار مواد البناء، أدى إلى تباطىء عملية البناء مما صعب على الكثيرين الحصول على الإعانة .

الاقتراحات:

من أجل تحسين المظهر العام و إعطاء الخصوصية للعالم الريفي، إرتئينا أنه من واجبنا إعطاء بعض المقترحات التي نراها مجدية في تحسين و تسهيل عمليات البناء و كذا تجسيد هذا البرنامج الطموح على أرض الواقع. و قد كانت كالتالي:

- إشراك أفراد المجتمع في عملية تجسيد هذا البرنامج، فالإنسان هو محرك التنمية و ذلك عن طريق الأخذ باقتراحاته حول بناء السكن الريفي من حيث الحجم و المظهر.
- تسهيل عملية الحصول على العقار للبناء خاصة أراضي العرش.
- إنشاء مناطق التجزئة في الريف للمستفيدين الذين لا يملكون أراضي للاستصلاح الفلاحي، و ذلك لتمكين هؤلاء من الاستفادة من إعانات البناء الريفي. و منذ سنة 2011 رخصت وزارة السكن و العمران للولاية بإنشاء تجزئات ريفية لكن العملية تشهد بطئا و تأخرا مما سبب في تأخر انطلاق الحصص المسجلة في إطار المخطط الخماسي الثاني 2010-2014.
- إعطاء صلاحية أكبر للبلديات في عملية البناء و اختيار المستفيدين، و ذلك لأن البلدية هي الأقرب إلى المواطن و لديها الدراية الكافية بوضعيات السكن لمواطني البلدية.
- رفع سقف الإعانة المقدمة من طرف الدولة، و ذلك تجنبا لتذبذب أسعار مواد البناء و الوصول إلى إنجاز مسكن يتماشى و متطلبات سكان الريف من حيث الوظيفة السكنية و الاجتماعية.
- تشجيع الشباب العزاب على الاستقرار بمناطقهم الريفية و الحد من هجرتهم، بفتح باب الاستفادة من إعانة السكن الريفي.
- تحفيز أكثر للفلاحين المالكين للأراضي الفلاحية و تشجيعهم على ممارسة النشاط الزراعي، و ذلك عن طريق توزيع الآلات و مختلف مواد الزراعة .

- تحسيس السكان المستفيدين من إعانات السكن الريفي على مراعاة مقاييس البناء و كذا المساحة المخصصة للمسكن، و كذلك ضمان ديمومة مظهره بحيث يصلح لكل زمان. و هذا بإلزام المهندس المعماري إنجاز المخططات وفق خصوصية كل منطقة .
- إشراك الجامعيين المختصين في العمران الريفي، و ذلك لإيجاد كيفيات إنجاز سكن ريفي يتلاءم مع نشاط السكان في المناطق الريفية.
- وضع ضوابط للتحطم في أسعار مواد البناء، و العمل على توفيرها بأسعار معقولة ليتمكن المستفيد من الإعانة تسريع عملية البناء مع تشجيع الورشات التقليدية لصناعة مواد محلية.

المصادر و المراجع باللغة العربية

●الكتب

1. محند أرزقي، أوربيح. (1981م). انجراف التربة و حمايتها في التل الجزائري. المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر.

2. عبد القادر، حليمي (1981م). مدخل في الجغرافيا المناخية و الحيوية. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

3. محي الدين، عمر. (1972م). التنمية و التخطيط الاقتصادي. دار النهضة العربية.

4. كمال، بكري(1988م). التنمية الاقتصادية. دار المعرفة الجامعية الإسكندرية.

5. محمد، بلقاسم& حسن، بهلول(1990م). الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي، مثال الجزائر. المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر.

6. محمد خميس، الزوكة& نوال، فؤاد حامد(1991م). جغرافية الريف، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية.

7. السعيد، مريبعي. (1984م). التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب.

8. مصطفى، السلقاني. (1994م). طرق التحليل الديموغرافي، جامعة الكويت، مكتبة ذات السلاسل.

●الأطروحات:

1. بوجمعة، أبو النش. (1997م). البنية العقارية و تأثيرها على تنظيم المجال العمراني. رسالة ماجستير. جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا الجزائر.

2. مسعود، بلعباس. (1983م). الموازنة المائية لشمال الجزائر. رسالة ماجستير. جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا الجزائر.

3. مسعود، بلعباس. (2001م). التحولات الريفية في ولاية البويرة. رسالة دكتوراه في الجغرافيا. جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا الجزائر.

4. أحمد الصغير، تشقال. (2013م). القرى الفلاحية الاشتراكية و التنمية الريفية. حالة دائرة الأخضرية. رسالة ماجستير. جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا الجزائر.

5. نواري، سويهر. (2001م). أثر العوامل الجغرافية على التحولات الريفية في ولاية باتنةرسالة دكتراه دولة ثالثة. جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا.

6. منى، عبادي. (2001م). سياسة السكن و محاولة تثمين المجمعات السكنية الكبرى في باب الزوار. رسالة ماجستير. جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا.

7. ليلى، عباس. (1995م). أزمة السكن في الجزائر و انعكاساتها على استغلال المجال و الحياة الاقتصادية و الاجتماعية. حالة العاصمة، رسالة ماجستير. جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا.

8. محفوظ، زيان. (1994م). دور المدن الصغيرة في التنمية، حالة مدينة عين بسام. رسالة ماجستير. جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا.

9. زينب، معمر. (2006م). التنمية الفلاحية في ولاية البويرة. رسالة ماجستير. جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا الجزائر.

10. حميد، هويشر. (2012م). السكن الريفي في ولاية الأغواط، واقعه العمراني و مدى استجابته لمتطلبات السكان. رسالة ماجستير. جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا الجزائر.

11. يوسف، مرداوي. (1992م). العمران و التخطيط الاقليمي. رسالة ماجستير. جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا.

●المذكرات:

1. بوعلام، رشام& عمر، بوجريس. (1999م). إشكالية التوسع العمراني في بلدية البويرة. جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا الجزائر.

2. يحيى، محمودي. (1989م). السكن الريفي وأثره على الانتاج الفلاحي في بلدية جليدة . جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا الجزائر.

●المجلات و التقارير و الوثائق:

1. الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، مشروع جويلية 2004م.

2. الجزائر غدا، وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر1984م.

3. مطبوعات المركز الوطني لوثائق الصحافة و الاعلام، المشاريع الكبرى في الجزائر قطاع السكن و العمران، عدد 2010/01م.

المصادر و المراجع باللغة الفرنسية

●ouvrages

SAID BOUBCEUR ,l'habitat en Algérie ,stratégies d'acteurs et logiques industrielles,OPU,1986.

J. BONNAMOUR , Géographie Rural,Position et Méthode ,masson, 1993.

J. TRICART,Ecogéographie des Espaces Ruraux,nathan coll,Fac-Géo,1994.

M. COTE,l'espace Algérien,Office des puplications Universitaires,Alger,1983.

Monographie de la Wilaya de Buoira,Direction de la planification et de l'aménagement du térritoire,décembre 2009.

Monographie de la Wilaya de Buoira,Direction de la planification et de l'aménagement du térritoire,décembre 2010.

Monographie de la Wilaya de Buoira,Direction de la planification et de l'aménagement du térritoire,décembre 2011.

Monographie de la Wilaya de Buoira,Direction de la planification et de l'aménagement du térritoire,décembre 2012.

P. GILLARDOT,Géographie Rural,imprimerie Aubin , décembre 1997.